

تجليات قرينة المطابقة في شرح ابن الناظم على الألفية

المدرس الدكتور

حامد حسين حنين

المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار

العراق

الخلاصة

ما أن حلّ النصف الثاني من القرن العشرين، وفي أواسطه، حتى هبط علينا الدكتور تمام حسان بكتاب يحمل في طياته نظرية لغوية جديدة أسماها "نظرية تظافر القرائن" في النحو العربي يروم من خلالها أن تحلّ محلّ نظرية "العامل النحوي" التي ظلت مهيمنة لسنين طويلة على عقول النحاة العرب. فأشار إلى أنّ تلك النظرية لم تأت من فراغ، بل استند فيها على ما استنبط من بطون تلك الكتب النحوية القديمة وآراء النحاة القدامى من إشارات أو تلميحات أوضحوا فيها منابع تلك القرائن التي أشار إليها الدكتور تمام حسان فيما بعد. ومحاولة لبيان وإثبات تلك الملامح في النحو العربي، جرى البحث في واحدة من تلك القرائن ومدى استعمالها في كتب ومصادر النحو العربي، ألا وهي قرينة المطابقة، واستنباط استعمالات تلك القرينة في واحد من شروح الألفية وأقدمها زماناً، وهو شرح ابن الناظم (ت686هـ) ومعرفة هل أنّ الشارح جاء بإشارات تدلّ على تلك القرائن أم لا. وبذلك كان هذا البحث محاولة لاستنباط تلك الإشارات والتلميحات التي دلت على استعمال الشارح لمصطلح قرينة المطابقة في النحو، فكان أن تضمن البحث التعريف بالمطابقة من حيث اللغة والاصطلاح، واستنباط المحاور والإشارات التي طبقت في شرحه من حيث علاقة المطابقة بالجهات التي تتمّ فيها من حيث الشخص، والعدد، والنوع، والتعيين، والعلامة الاعرابية.

Representations of The Matching Hypothesis in The Explanation of Ibn Al-Nazim on The Millennium

ABSTRACT

When the second half of the twentieth century and in the middle came around, Dr. Tammam Hassan composed a book which has a new linguistics theory naming it "The Theory of Clustering Clues in Arabic Grammar". Prof Hassan means to replace the theory of grammatical factor that has long dominated Arabic grammarians. Prof Hassan has pointed that this theory does not come of space but it supported by the oldest grammar books and the opinions of the older grammarians and their hints in explaining those clustering which it also by mentioned by Prof Hassan. As an attempt to find out the mechanisms and the instruments of these features, the research conducted one of these evidence and the extent of its use in books and sources of Arabic grammar, which it is the presumption of conformity in two things. First the development of the uses of that context in one of the explanations of the millennium and the oldest time. Second knowing whether the explainer came with signs to indicate those clues or not? Thus, this research was an attempt to devise those references and hints that indicated the term of conformity in grammar. The research included the definition of conformity by matching in terms of language and terminology, and the signals applied in the description in term of the relation of conformity to those where the matching in terms of person, number, type and ex.

المقدمة

يهدف البحث الى استنباط ملامح قرينة المطابقة في واحد من شروح ألفية ابن مالك (ت672هـ) وهو شرح ابن الناظم (ت686هـ)، مع بيان تجليات محاور هذه القرينة في هذا الكتاب، وهو من الكتب القديمة في النحو العربي، وأول شرح على الألفية.

وجاءت قرينة المطابقة في أبواب من هذا الشرح، كما في المحاور الآتية: علامات الاعراب، وباب التوابع بشكل خاص، فضلا عن أبواب أخرى.

وتبين من هذا البحث أنّ ابن الناظم أول من أشار إلى هذه القرينة_ وغيرها من القرائن_ من شراح الألفية، وبذلك يدل على أنّ هذه القرائن قد سبق في الإشارة إليها علماء النحو العربي القدامى، ولهم قصب السبق في ذلك المضمار.

تضمن البحث أيضًا التعريف بإيجاز مقتضب بشرح ابن الناظم، وبقرينة المطابقة لغة واصطلاحًا، ومن ثمّ عرض للجهات أو المحاور التي تتم فيها المطابقة، من حيث الشخص، والعدد، والتعيين، والنوع، والعلامة الأعرابية.

شرح ابن الناظم على الألفية

بعدّ شرح ابن الناظم من أجود شروح الألفية، لما لهذا الشرح من مكانة علمية مرموقة بين شروحها؛ لسبقه لها في حلّ ألفاظها، وسدّ أغوارها، وتفصيل مجملها، ويغلب على الظنّ أنّ هذا الشرح هو أول شرح على الألفية مهّد السبيل أمام الشراح، ويبدو أنه كان منهلًا عذبًا لكلّ من تصدّى لشرح الألفية من بعده⁽¹⁾، فقد أكثر شارحو الألفية من النقل عنه.

وعدّ الصفي (ت764هـ) هذا الشرح من أهمها حيث قال: «هو شرح فاضل منقى منقح، وخطأ والده في بعض المواضع، ولم تُشرح الخلاصة بأحسن، ولا أسدّ، ولا أجزل منه، على كثرة شروحها، وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس للتبني»⁽²⁾.

كذلك عدّ ابن كثير (ت774هـ) هذا الشرح «من أحسن الشروح وأكثرها فوائد»⁽³⁾، ويلاحظ قارئ الشرح أنّ ابن الناظم قد تعقّب أباه في شرحه على الألفية⁽⁴⁾، إذ يجد إشارات واضحة تدلّ على ذلك⁽⁵⁾. ظهرت في هذا الشرح ثقافة ابن الناظم المتنوعة والمتعدّدة، فضلًا عن أمانته العلمية، كما تجلّت حدّة ذكائه وقوته في الجدل⁽⁶⁾.

عُرف هذا الشرح باسم (شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم)، ويختصر عادة باسم (شرح ابن الناظم). كما عُرف باسم (الذرة المضوية)⁽⁷⁾. وعرف أيضًا باسم شرح (الخلاصة)؛ لأنها خلاصة (الكافية الشافية في النحو والصرف)، إذ لخصها ابن مالك في ألف بيت تقريبًا، فضلًا عن مجيء اسم الخلاصة في أحد أبياتها⁽⁸⁾:

أحصى من "الكافية": "الخلاصة" كما اقتضى غنى بلا خصاصة

المطابقة

هناك مجموعة من العناصر الصوتية والصرفية نستدلّ بها على وجود علاقات نحوية بين متضامين (طرفين) في تركيب لغوي معين، وتوافق تلك العناصر يُعدّ طريقة من طرائق الترابط السياقي عن طريق اتفاق أجزاء التركيب بإحدى جهات التوافق⁽⁹⁾، أو مجالاتها⁽¹⁰⁾، أو محاورها⁽¹¹⁾، وهي: الشخص من جهة التكلم والخطاب والغيبة، والعدد من جهة الافراد والتنثنية والجمع، والنوع من جهة التذكير والتأنيث، والتعيين من جهة التعريف والتذكير، والحالة أي العلامة الاعرابية⁽¹²⁾؛ والتوافق بين المتضامين وبين هذه المحاور يسمّى مطابقة، «ولا شك أنّ المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلّة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه، ويعبر عنه كل منهما. فبالمطابقة تتوثق الصلّة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تنفكّ العرى وتصبح الكلمات المتراسة منعزلا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال»⁽¹³⁾، والمعنى هو القصد المطلوب في اللغة.

ومن الجدير بالذكر أنّ الأبواب النحوية التي تتمّ فيها المطابقة، لا يشترط فيها تحقق جميع محاورها الخمسة المارة الذكر، فقد يستلزم باب ما توافرها كلها، بينما يستلزم باب آخر توافر بعضها بما يناسبه، وهكذا فإنّ الأمر منوط بنوع الباب النحوي، وبمسائل وتفصيل متعلقة بالباب النحوي نفسه⁽¹⁴⁾.

ومصطلح المطابقة متداول عند النحاة، والبلاغيين، والمناطق⁽¹⁵⁾، فنجد البلاغيين يستعملونه بمعنى الجمع بين المتضادين كما في علم البديع⁽¹⁶⁾، ونجد المناطق يستعملونه أيضاً في حديثهم عن دلالة الألفاظ، فيقسمون الدلالة على ثلاثة أقسام: مطابقة، وتضمن، والتزام⁽¹⁷⁾.

أمّا عند النحاة فعلى سبيل الاقتضاب لا الإسهاب، فإننا نجد هذا المصطلح قد تداوله ابن الناظم وهو من النحاة طبعاً في شرحه على الألفية، جاء ذلك على سبيل المثال في باب المبتدأ والخبر حيث قال: «فإن قلت: فلم لم يجعل الوصف في مثل هذا المثال خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ؟ قلت: لعدم المطابقة؛ فإنّ الوصف في هذا لو كان خبراً مقدماً لتحمل ضمير ما بعده، وطابقه في التثنية، والجمع، فلما لم يطابقه علم أنه لم يتحمل ضميره، بل أسند إليه إسناد الفعل إلى الفاعل»⁽¹⁸⁾، فاستعمل هنا مصطلح المطابقة في هذا الباب صراحة.

ويشرح ابن الناظم قوله أنف الذكر بمعنى «أنّ الوصف إذا كان لما بعده من مثني أو مجموع وطابقه كما في نحو: أفانمان الزيدان؟ وأفانمون الزيدون؟ كان خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ؛ لأنّ المطابقة في الوصف تشعر بتحمل الضمير، وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ»⁽¹⁹⁾.

إذن فالمطابقة من القرائن التي تساهم في الربط بين الكلم في الجملة العربية، أي إنها وسائل تساهم في الربط بين عناصر الجملة، فتقوم المطابقة بربط أحد المترابطين بالآخر، كما بين الصلّة والموصول، والمبتدأ وخبره، والحال وصاحبها، والقسم وجوابه، والشرط وجوابه.... وغير ذلك⁽²⁰⁾.

المطابقة في اللغة والاصطلاح

المطابقة لغة:

المطابقة: التماثل والتساوي، جاء في العين: «ويقال: أطبق الرحيين أي طابق بين حجريةما، ومثله إطباق الحنكين... والمطابقة في المشي كمشي المقيد... وطابقت بين الشيين: جعلتهما على حذو واحد والزقتهما، فيسمى هذا المطابق»⁽²¹⁾.

وفي لسان العرب: «تطابق الشيان تساويًا، والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق، وطابقت بين الشيين إذا جعلتهما على حذو واحد وأزقتهما، وهذا الشيء وفق هذا ووافق وطابقه وطابقه وطابقه وطابقه ومطابقه وقالبه، بمعنى واحد»⁽²²⁾.

وقال الراغب: «المطابقة من الأسماء المتضايقة، وهو أن يجعل الشيء فوق آخر بقدره... ومنه طابقت النعل، والمطابقة في المشي كمشي المقيد... (ويقال) ... لكل فقرة من فقار الظهر طبق لتطابقها»⁽²³⁾. وجاء في تاج العروس: «المطابقة: الموافقة، وقد طابقه مطابقةً وطابقاً... (و) من المجاز: المطابقة: مشي المقيد وهو مقاربه الخطو، (و) هو مأخوذ من قولهم: المطابقة هو: "وضع الفرس رجله موضع يديه"، وهو اللاحق من الخيل، وكذلك البعير»⁽²⁴⁾.

ومن الأفعال التي جاءت على وزن الفعل (طابق) لفظًا ومعنى، الفعل (وافق) الذي ورد في المثل العربي المشهور: (وافق شئ طبقة)⁽²⁵⁾، الذي يضرب به المثل للمتوافقين في الصفات⁽²⁶⁾.

المطابقة اصطلاحًا:

يبدو أنّ هناك علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والحد الاصطلاحي الذي نقل إليه اللفظ، فقد استعمل النحاة مصطلح المطابقة للتعبير عن خصائص الانسجام والتوافق بين العناصر اللغوية في تركيب الجملة العربية. وإذا كان النحاة القدماء قد أشاروا إلى هذا المصطلح في مصنفاتهم، إلا أنّهم لم يضعوا له حدًا جامعًا مانعًا⁽²⁷⁾، إذ لم أجد له تعريفًا يخصّه فيما لدي من مصنفات قديمة.

ولعلّ ما يحدّد المطابقة اصطلاحًا هو ما وقفت عليه من تعريفات عند المحدثين، فقد عرّفت الدكتورة صالحة حاج يعقوب المطابقة بأنها: «التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم، لوجود علاقة بينهما، فالحكم:

كالتذكير والتأنيث، والافراد والتنثية والجمع، والرفع والنصب والجر والجزم، والعلاقة: كالتبعية والاسناد وكون أحدهما حالاً من صاحبه»⁽²⁸⁾.

وعرف فراس عصام شهاب المطابقة من حيث الاصطلاح بأنها: «مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معان نحوية، كالإعراب من رفع ونصب وجر، وكالعدد من أفراد وتنثية وجمع، وكالتعريف والتنكير، وكالجنس من تذكير وتأنيث، وكالشخص من تكلم وخطاب وغيبة»⁽²⁹⁾. وعرفت باحثة من الجامعة الإسلامية في غزة المطابقة بأنها: «اتفاق كلمتين من حيث إفادة التكلم والخطاب والغيبة، والافراد أو التنثية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث، والتعريف أو التنكير»⁽³⁰⁾. ويبدو من هذا التعريف أنه لم يتطرق إلى التطابق من الناحية الإعرابية، في حين تطرق التعريفان السابقان إلى تلك الجهة.

وسوف نستنبط مظاهر قرينة المطابقة المذكورة آنفاً في هذا الشرح وكما يأتي:

1_ الشخص:

يقصد بالشخص هنا، الشخص النحوي، ويكون ذلك واضحاً في ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، فالضمير «اسم وضع لتعيين مسماه وهو إما متكلم (أنا، نحن) أو لغائب (هو، هي، هم، هن) أو لمخاطب (أنت، أنتم، أنتم، أنتن) ويؤدى الشخص بالضمائر المنفصلة»⁽³¹⁾ أيضاً.

ويأتي التوافق السياقي نتيجة لمراعاة الشخص النحوي من حيث كونه يعمل على توافق الفعل معه، وقد تأتي بعض الفضلات مكملات لهذا العمل فتدل على الشخص النحوي»⁽³²⁾.

يرد التطابق في الشخص في أبواب نحوية منها: باب الضمائر، وباب الابتداء وخبره، فقد جاء في باب الضمائر أنّ هناك تمايزاً بين ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، فقال: «المضمر ما دل على نفس المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، (كأنا)، و(أنت)، و(هو)، (هي، هم، هن) أو لمخاطب (كأنت، أنتم، أنتم، أنتن)»⁽³³⁾. وذكر ابن الناظم أنّ ضمائر الاستتار منها واجب الاستتار ومنها جائزه، «فالواجب الاستتار في خمسة أشياء: فعل أمر الواحد كإفعل، والمضارع ذو الهزمة كأوافق، والنون كنفعل، وتاء المخاطب كتشكر، واسم الفعل لغير الماضي كأوّه ونزال يا زيد، ونزال يازيدان»⁽³⁴⁾، فالضمير المستتر يطابق مسنده من حيث الشخص إذ جاء الفعل مصدرًا بما يناسب الضمير.

أما جائز الاستتار فهو «المرفوع بفعل الغائب، والغائبة، والصفات المحضة، نحو: زيد قام، وهند تقوم، وعبد الله منطلق»⁽³⁵⁾، ففي الفعل: قام ضمير زيد، وفي الفعل: تقوم ضمير هند، وفي الصفة المحضة: منطلق ضمير عبد الله، بمعنى أنه يجوز فيها أن يخلفها الظاهر، في نحو: قام زيد، وتقوم هند»⁽³⁶⁾.

وإذا تقدّم الفاعل على فعله فهو مبتدأ وخبره جملة فعلية، «وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق فإن كان لمثنى أو مجموع برز، نحو الزيدان قاما، والزيدون قاموا»⁽³⁷⁾، فالمطابقة حاصلة هنا بين المبتدأ وفاعل الفعل من حيث العدد، والشخص، والنوع.

2_ العدد:

يقصد بالعدد: الافراد والتنثية والجمع، وهو ما يعرف بالعدد النحوي⁽³⁸⁾، وقد جاءت المطابقة عند ابن الناظم في أبواب معينة ك(باب الاسم الموصول، والابتداء وخبره)، إذ أورد نصاً واضحاً في بيان مطابقة العدد للمعدود في باب (الاخبار بالذني، والألف واللام) فقال: «وإذا كان المخبر عنه في هذا الباب مثنى أو مجموعاً على حدة أو مؤنثاً جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة المبتدأ خبره»⁽³⁹⁾. فأكد على وجوب التطابق في هذا الجهة.

ومن العرب من أجاز المطابقة على قلة في العدد في حال تقدم المسند إليه أو تأخره، فيلحقون الفعل إذا أسند إلى ظاهر علامة تدل على التنثية أو الجمع تطابق الفعل إذا تقدّم على فاعله فقال: «والمطابقة في التنثية والجمع على لغة أكلوني البراغيث»⁽⁴⁰⁾، وهي «لغة قديمة ما يزال لها آثار في الاستعمال»⁽⁴¹⁾، وتعرف بلغة «أكلوني البراغيث»⁽⁴²⁾، نحو: (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات)، فالألف والواو والنون حروف تدل على التنثية والجمع، كما كانت التاء في (قامت هند) حرفاً تدل على التأنيث⁽⁴³⁾.

وقد وردت هذه اللغة في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: «وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» [الانبياء:3]، وجاءت في الحديث الشريف أيضاً، فقد ذكر ابن الناظم، المطابقة في الحديث النبوي الشريف مستشهداً بقول النبي الاكرم ﷺ متابعاً أباه حيث قال: «ومما جاء على هذه اللغة قولهم: (أكلوني البراغيث)،

وقوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار) (44)، (45).
أما في الشعر فقد وردت هذه اللغة في أبيات ذكرتها كتب النحو، استشهد ابن الناظم ببيتين من تلك الأبيات منها قول عبد الله بن قيس الرقيات (46):

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعداً وحميم

فقد أوصل ألف الاثنين بالفعل (أسلماه) مع أنّ الفاعل اسم ظاهر، وهو (مبعد وحميم) مذكور بعد الفعل. ومثله (47):

راين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضير

فقد أوصل الفعل في (راين) بنون النسوة مع أنّ الفاعل اسم ظاهر وهو (الغواني) مذكور بعد الفعل أيضاً. أما بقية الأبيات التي جاءت على وفق هذه اللغة والتي لم يستشهد بها ابن الناظم فمنها قول الشاعر (48):

ألفيتا عينك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية

فعيناك مرفوع بـ(ألفيتا) والألف حرف يدل على التثنية، إذ أوصل (ألف الاثنين) بالفعل مع أنّ نائب الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد فعله، وهو (عينك). ومثله (49):

يلومونني في اجتراء النخب — هل أهلي ، فكأنهم يعذل

حيث أوصل واو الجماعة في الفعل (يلومونني) مع أنّ الفاعل اسم ظاهر وهو (أهلي) مذكور بعد الفعل أيضاً. ويرجع إبراهيم مصطفى «أنّ تلك المطابقة العددية، وشمولها كل مسند، كانت الأصل في العربية ثم خصّصت بالمسند إذا تأخر» (50)، فالأصل عنده مختص باللغة العربية.

أمّا الدكتور رمضان عبد التواب فيرى رأياً آخر أبعد من ذلك فيقول: «والأصل في اللغات السامية، أن يعامل الفعل معاملته في لغة أكلوني البراغيث» (51).

أما الدكتور محمد حسين آل ياسين فيوافق الدكتور رمضان عبد التواب فيما ذهب إليه (52). وهناك من العرب من أوجب مراعاة المطابقة حالة تقدم المسند إليه، فإذا تأخر تركوا رعايتها، وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية قائلاً (53):

وجرد الفعل إذا ما أسندا لأثنين أو جمع كفاز الشهدا

3_ النوع:

يكون النوع «أساساً للأسماء والصفات والضمائر بأنواعها، وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند اسنادها إليها أو إلى ضمائر العائدة إليها كما تتطابق هذه الأقسام في مواضع التطابق» (54).

والتطابق في النوع يكون من حيث التذكير والتأنيث، «فلما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة وهي أمّا محرّكة وتختص بالأسماء أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال وأما ألف مقصورة أو ألف قبلها ألف فتقلب الثانية همزة (الممدود) ويختصان بالأسماء» (55).

وقد أشار ابن الناظم إلى النوع في شرحه في عدّة أبواب، فمن تلك الأبواب الأسماء الموصولة حيث قال: «إنّ كل موصول يلزمه أن يعرف بصلة مشتملة على ضمير عائد إلى الموصول مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما» (56)، نحو: جاء الذي عرفته، إذ أنّ العائد مطابق الموصول من حيث العدد والنوع فتوجب مجيئه على وفقهما.

وفي باب الفاعل قال ابن الناظم «إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله» (57)، وهذا هو الأصل في علاقة الترابط بين طرفي الإسناد هنا.

وأشار إلى أنّ المؤنث قسمان حقيقي أو مجازي، «فإذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لزمته التاء إذا كان المسند إليه إمّا ضميراً متصلاً حقيقي التأنيث (كـ هند قامت) أو مجازيه (كـ الشمس طلعت)، وإمّا ظاهراً حقيقي التأنيث غير موصول ولا مقصود به الجنس نحو (قامت هند)» (58)، فاتصال تاء التأنيث الساكنة دلالة على أنّ فعلها متصل بفاعل مؤنث.

وذكر ابن الناظم المطابقة أو عدمها بين الفعل والفاعل في أفعال المدح والذم، فإذا كان المسند إليه ظاهرًا مجازي التأنيث، ومقصودا به الجنس، جاز حذف التاء وثبوتها، واختار الثبوت هنا في نعم وبئس، نحو: نعمت المرأة حفصة، وبئست المرأة دعد⁽⁵⁹⁾.

والامر ذاته يتجلى في العلامة الاعرابية بين النعت والمنعوت، فالتعت «لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره»⁽⁶⁰⁾، ومن باب أولى أشار إلى أنه «يجري النعت في مطابقة المنعوت مجرى الفعل الواقع موقعه فإن كان جاريا على ما هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الأفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول: مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة»⁽⁶¹⁾.

فأشار ابن الناظم إلى بعض محاور المطابقة هنا، ومنها المطابقة في النوع، فطابق بين رجلين وحسنيين، وامرأة وحسنة، من جهة النوع، فضلًا عن جهات الأخرى.

4_ التعيين:

يراد بالتعيين: تعريف الاسماء أو تنكيرها (التعريف والتنكير)، فهو أشد صلة بالمتضامات، «فلا يكونان إلا للأسماء، فإذا لحقت (أل) بالصفة كانت (أل) موصولة والصفة الصريحة صلتها وتكون (أل) في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة للتعريف، ومع ذلك تتطابق بها الأسماء والصفات. وأما غير ذلك من أقسام الكلم فلا يقبل (أل)»⁽⁶²⁾.

وهناك نوعان من المعارف أحدهما الضمير والإشارة والموصول والعلم... والثاني ما تدل عليه أداة خاصة هي لاصفة صرفية تسبقه أو تلحقه. وحين تسقط هذه اللاصقة يرجع الاسم نكرة أو اسما للجنس⁽⁶³⁾.

ويمثل التعيين شرطًا صرفيًا يتحدد على أساسه كثير من الوظائف النحوية كاشتراط النحاة مثلًا أن يطابق التعت المنعوت في التعريف والتنكير⁽⁶⁴⁾.

ويأتي التعيين في المبتدأ وخبره، والنعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه، والمؤكّد والمؤكّد، وعطف البيان ومتبوعه، والحال وصاحبه المنصوب⁽⁶⁵⁾.

وإذا جئنا إلى شرح ابن الناظم وجدنا أنّ قرينة المطابقة قد ظهرت وبشكل واضح تجليًا لهذه الجهة من حيث التطابق في التعيين، فمن ذلك أنّ: «النعت لا بدّ أن يتبع المنعوت في إعرابه وتعريفه وتنكيره»⁽⁶⁶⁾، ولقصد إزالة الإبهام والشيوخ: «فلا تنعت النكرة إلا بنكرة مثلها كقولك: أمرر بقوم كرما، ولا تنعت المعرفة إلا بمعرفة كقولك: أمرر بالناس الكرما»⁽⁶⁷⁾، فقد طابق هنا بين النعت ومنعوته في التعيين، أي: التعريف والتنكير.

ومن ذلك أيضًا: «عطف البيان، لكون المقصود به من تكميل المعطوف عليه قصد النعت يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير والأفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث»⁽⁶⁸⁾، في نحو: ليست ثوبًا جيبةً، ونظير ذلك من الكتاب العزيز قوله تعالى: **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ** [النور: 35]، وقوله تعالى: **وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ** [ابراهيم: 16]. فأشار ابن الناظم إلى أنّ (زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة)، و(صديد) عطف بيان لـ(ماء)⁽⁶⁹⁾.

ومن ذلك أيضًا، ما جاء في باب البدل _ بدل كل من كل _ حيث قال: «بديل كل من كل، وهو المطابق للمبدل منه، المساوي له في المعنى، كقولك: مررتُ بأخيك زيد، ومنه قوله تعالى: **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ** (*) **اللَّهُ** [ابراهيم: 2]»⁽⁷⁰⁾.

5_ العلامة الاعرابية:

عدّ النحاة العلامة الإعرابية قرينة كبرى في اللغة العربية، فضلًا عن كونها عاملًا مهمًا في تعيين دلالات التراكيب اللغوية، ولمّا كان معنى الإعراب يعني البيان في اللغة، فإذا أعرب الرجل عن قصده: فقد أبان، لذا صارت العلامة الإعرابية دليلًا لبيان حالات الإعراب⁽⁷¹⁾، إذن فالإعراب هو: «عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف»⁽⁷²⁾، التي سميت فيما بعد علامات، فأصبحت بذلك «قرينة مهمّة من القرائن التي تعين على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة وهي غاية التحليل النحوي»⁽⁷³⁾.

نالت قرينة العلامة الاعرابية منزلة كبيرة عند النحاة، إذ تعد من القرائن الكبرى لديهم، وهي المتفردة في الدلالة على المعنى النحوي، فأوسمها بعلم الإعراب الذي يراد به النحو فيما بعد⁽⁷⁴⁾.

وقد تعلقت العلامة الاعرابية في الفكر النحوي بنظرية العامل، التي تعمقت وقويت عند النحاة، فهم يرونها مرتبطة ارتباطا كبيرا بالعامل، وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نصب، أو المضاف إليه إذا جرّ إلا بسبب العامل، حتى عدت معيارا بين الأداء الصحيح والأداء الخطأ⁽⁷⁵⁾.

لذا فالإعراب عند ابن الناظم هو: «أثر ظاهر، يجلبه العامل في آخر المعرب»⁽⁷⁶⁾، والعامل عنده ما لازم شيئا ولم ينزل منزلة الجزء فأثر فيه، أي ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر، في نحو: جاءني زيدٌ ورأيت زيدا⁽⁷⁷⁾. وأنواع الإعراب في الكلام عند ابن الناظم أربعة حيث قال: «وأنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم»⁽⁷⁸⁾.

ففي هذين النصين نرى اعتماد النحاة_ ومن بينهم ابن الناظم_ على قرينة العلامة الاعرابية في التمييز بين الكلم، بحيث تختص كل علامة إعرابية بنوع معين من أنواعه، لذا نراه يحدّد كل نوع وما يناسبه من حالة إعرابية، في قوله: «فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال»⁽⁷⁹⁾. وبين دلالة الإعراب في الاسماء مثلا وما يعترئها من معان فحدّدها بثلاثة أنواع قائلا: «وأنواع الإعراب في الاسم ثلاثة: رفع، ونصب، وجر، لا رابع لها، لأنّ المعاني التي جيء بها في الاسم لبيانها بالإعراب ثلاثة أجناس: معنى هو عمدة في الكلام لا يستغنى عنه كالفاعلية وله الرفع، ومعنى هو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية وله النصب، ومعنى بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه نحو: غلامٌ زيدٍ، وله الجر»⁽⁸⁰⁾.

ولم يغب عن بال ابن الناظم أن يذكر الإعراب بالنيابة، فقد تبه على ما ينوب عن تلك العلامات قائلا: «وقد يكون الإعراب بغير ما ذكر، على طريق النيابة»⁽⁸¹⁾. فذكر الاسماء الخمسة⁽⁸²⁾، والمثنى⁽⁸³⁾، والجمع وما يلحق بهما⁽⁸⁴⁾، والممنوع من الصرف⁽⁸⁵⁾، والأفعال الخمسة⁽⁸⁶⁾، والمعتل من الاسماء والأفعال⁽⁸⁷⁾. وبين ما يعترئها من حالات الإعراب كالرفع والنصب والجر والجزم التي تنوب فيها العلامات الفرعية عن الاصلية.

لا يعد الإعراب من شروط المطابقة بين المتطالبين نحويا دائما إلا في باب التوابع، بعد تحقق الجهات الاربع⁽⁸⁸⁾، فالنعت من أكثر التوابع توافقا مع منعوتها، حيث إنّ النعت يكون مطابقا للمنعوت في جميع عناصر المطابقة.

ورد التطابق في الإعراب إما تصريحًا، أي بذكر لفظ المطابقة، أو تلميحًا أي مقصودة ضمنا، في شرح ابن الناظم على الألفية، فمن تلك الابواب أسماء الإشارة، فمطابقة الإعراب لا تكون إلا مع دالة على التثنية، لأنها معربة وبقية الاسماء مبنية، فقال: «وذاً وتان رفعا، وذين وتين جراً ونصباً للثنتين والأتنتين»⁽⁸⁹⁾. ومثلها لأسماء الموصول⁽⁹⁰⁾.

ومن تلك الأبواب أيضا قوله في التوابع: «التابع: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد»⁽⁹¹⁾، بمعنى أنّ التابع مشارك ما قبله في إعرابه سائر التوابع فضلا عن خبر المبتدأ وحال المنصوب، «فقولي: (المشارك ما قبله في إعرابه) يشمل التابع وغيره»⁽⁹²⁾، وقد أخرج من هذا الشرط خبر المبتدأ وحال المنصوب قائلا: «وقولي: (الحاصل والمتجدد): يخرج خبر المبتدأ والحال من المنصوب»⁽⁹³⁾.

ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ الخبر حكمه الرفع دائما، لا ينسخ إلا بدخول أداة ناسخة عليه، كذلك يتطابق الحال مع صاحبه في حالة واحدة هي إذا جاء صاحب الحال منصوبا فقط؛ لأنه قد يأتي صاحب الحال مرفوعا، ومجرورا، ومنصوبا، بالأحوال الثلاث حسب موقعه في الجملة⁽⁹⁴⁾. لذلك أخرجهما من الحكم لكونهما لا يخضعان لحكم الحصول والتجدد، كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

وقد ذكرنا أنّ من التوابع ما يطابق المتبوع في الجهات كلها، وهو النعت، وإلى ذلك أشار ابن الناظم قائلا: «النعت لا بدّ أن يتبع المنعوت في إعرابه، وتعريفه، وتكثيره، سواء كان جاريا على من هو له، أو على ما هو لشيء من سببه»⁽⁹⁵⁾. كما و«يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها، مجرى الفعل الواقع موقعه، فإن كان جاريا على ما هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الافراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث»⁽⁹⁶⁾، في نحو: مررت برجلين حسنين، وامرأة حسنة. أما إذا كان جاريا على ما هو لشيء من سببه، فإن لم يرفع السببي فهو كالجارى على ما هو له في مطابقته المنعوت؛ لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، في نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه، وبرجال حسان الوجوه، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث، كما في الفعل، فيقال: مررت برجال حسنة وجوههم، وبامرأة حسن وجهها، كما يقال: حسنت وجوههم، وحسن وجهها.

وملخص القول من ذلك فإننا نجد أنّ المطابقة قد جرت في الجهات التي تضمّها، من حيث العدد، والشخص، والنوع، والتعيين، فضلاً عن الإعراب.

الخاتمة

نخلص من خلال هذا البحث إلى نتائج مهمة، يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار كونها تدخل في صلب الدراسات المتعلقة بنظرية تظافر القرائن، وهي:

- يعد ابن الناظم أوّل شراح الألفية منذ تأليفها، ورد في شرحه مفهوم المطابقة تصريحا وتلميحا باعتبارها قرينة تتعلق بموضوعات معينة فضلاً عن أبوابها التي توجد فيها، ممّا يدل على أنّ علم النحو آنذاك غزير بالأفكار والتحليلات والتعليقات فضلاً عن الشواهد والأمثلة، التي سبقت الدرس اللغوي الحديث.
- إنّ تراث العربية النحوي مليء بالأفكار والآراء والاستنتاجات ممّا يدلّ على عمق تفكير النحاة العرب في موضوعات علوم اللغة وآدابها، فضلاً عن غزارة الأفكار والتحليلات العلمية التي أوجدت أساساً صلباً لمن جاء بعدهم وسلك طريق البحث اللغوي الرصين.
- إنّ نظرية تظافر القرائن لم تأت من فراغ بل استطاع الدكتور تمام حسان وبفكره الثّير أن يجمع أشناتها من بطون التراث العربي الغزير، منتقداً فيها نظرية العامل النحوي التي ظلت مهيمنة على الدرس النحوي إلى أيام الناس هذه.
- كان للنحاة العرب القدامى قصب السبق في إيجاد كثير من المصطلحات اللغوية والنحوية، فضلاً عن الدراسات اللسانية التي يفخرون بها والتي عدّها العلم الحديث من منجزاته اللغوية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الهوامش

- (1) ينظر: الشاهد النحوي في شرح الفية ابن مالك عند ابن الناظم (ماجستير): 19.
- (2) الوافي بالوفيات: 165/1، وينظر: شرح ابن الناظم باسل عيون السود (مقدمة المحقق): 3.
- (3) البداية والنهاية: 313/13.
- (4) ينظر: الوسيط في تاريخ النحو: 277.
- (5) ينظر: شرح ابن الناظم: 33، 193.
- (6) ينظر: الشاهد النحوي في شرح الفية ابن مالك عند ابن الناظم (ماجستير): 41.
- (7) ينظر: شرح ابن الناظم: 12 (مقدمة المحقق).
- (8) متن ألفية ابن مالك: 65.
- (9) ينظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة: 120.
- (10) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 212.
- (11) ينظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة: 120.
- (12) من مباني القرائن اللفظية، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 135.
- (13) اللغة العربية معناها ومبناها: 212.
- (14) ينظر: القرينة في شرح الرضي (دكتوراه): 119.
- (15) ينظر: المطابقة في النحو العربي (ماجستير): 13.
- (16) ينظر: على سبيل المثال كتاب البديع: 48.
- (17) ينظر: أصول الفقه: 231.
- (18) شرح ابن الناظم: 76.
- (19) المصدر نفسه: 76.

- (20) ينظر: الدلالة السياقية:67.
- (21) العين: 108/5 (طبق).
- (22) لسان العرب: 2636 (طبق).
- (23) المفردات في غريب القرآن: 313_314.
- (24) تاج العروس: 60/26 (طبق).
- (25) مجمع الأمثال: 321/2.
- (26) ينظر: تاج العروس: 60/26 (طبق)، والمطابقة النحوية في صحيح البخاري: 2.
- (27) ينظر: المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم (ماجستير): 13، و اسهام العلماء المسلمين في الحضارة العالمية، نظرات النحويين في الإعراب والعوامل: 1564.
- (28) اسهام العلماء المسلمين في الحضارة العالمية: نظرات النحويين في الإعراب والعوامل: 1564.
- (29) المطابقة في النحو العربي (ماجستير): 13.
- (30) المطابقة النحوية في صحيح البخاري: 4.
- (31) الصواب: المتصلة.
- (32) التطريز اللغوي: 134.
- (33) شرح ابن الناظم: 34.
- (34) المصدر نفسه: 37.
- (35) المصدر نفسه: 37.
- (36) ينظر: المصدر نفسه: 37.
- (37) المصدر نفسه: 158.
- (38) ينظر: القرينة في اللغة العربية: 82.
- (39) شرح ابن الناظم: 514.
- (40) المصدر نفسه: 351، وعزا قسم من النحاة هذه اللغة إلى طيبي، ومنهم من عزاها إلى أزد شنوءة، ينظر: أوضح المسالك: 98/2، ونسبها الصقار إلى بني الحارث بن كعب، ينظر: شرح ابن عقيل: 80/2.
- (41) في النحو العربي (قواعد وتطبيق): 95.
- (42) ينظر: الكتاب: 209/3.
- (43) ينظر: أوضح المسالك: 105/2.
- (44) صحيح البخاري: 107، كتاب مواقيت الصلاة: ح555.
- (45) شرح ابن الناظم: 159.
- (46) ينظر: ديوانه: 246، وشرح ابن الناظم: 159.
- (47) البيت لعمر بن ابي ربيعة، ديوانه: 149.
- (48) البيت لعمر بن ملقط الطائي، ينظر: خزانة الأدب: 21/9.
- (49) البيت لأمية بن ابي الصلت، ديوانه: 99.
- (50) إحياء النحو: 60.
- (51) فصول في فقه اللغة: 99.
- (52) الدراسات اللغوية عند العرب: 487.
- (53) متن الألفية: 17.
- (54) اللغة العربية معناها ومبناها: 212.
- (55) القرينة في اللغة العربية: 82.
- (56) شرح ابن الناظم: 62.
- (57) المصدر نفسه: 161.
- (58) المصدر نفسه: 162.

- (59) ينظر: المصدر نفسه: 162.
- (60) المصدر نفسه: 351.
- (61) المصدر نفسه: 351.
- (62) اللغة العربية معناها ومبناها: 212.
- (63) مبادئ اللسانيات: 240_239.
- (64) ينظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة: 152.
- (65) ينظر: المصدر نفسه: 152.
- (66) شرح ابن الناظم: 351.
- (67) المصدر نفسه: 351.
- (68) المصدر نفسه: 367.
- (69) ينظر: المصدر نفسه: 367.
- (70) المصدر نفسه: 292.
- (71) ينظر: المعنى في تفسير الكشاف (دكتوراه): 127.
- (72) البصائر والذخائر: 280/1، وينظر: المعنى في تفسير الكشاف (دكتوراه): 127.
- (73) الشكل والدلالة: 61، وينظر: المعنى في تفسير الكشاف (دكتوراه): 127.
- (74) ينظر: مبادئ اللسانيات: 287.
- (75) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 61.
- (76) شرح ابن الناظم: 16.
- (77) ينظر: المصدر نفسه: 16.
- (78) المصدر نفسه: 16.
- (79) المصدر نفسه: 16.
- (80) المصدر نفسه: 16.
- (81) المصدر نفسه: 16.
- (82) ينظر: المصدر نفسه: 17.
- (83) ينظر: المصدر نفسه: 21.
- (84) ينظر: المصدر نفسه: 23.
- (85) ينظر: المصدر نفسه: 29.
- (86) ينظر: المصدر نفسه: 30.
- (87) ينظر: المصدر نفسه: 30.
- (88) ينظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة: 160.
- (89) شرح ابن الناظم: 51.
- (90) ينظر: المصدر نفسه: 55.
- (91) المصدر نفسه: 250.
- (92) المصدر نفسه: 250.
- (93) المصدر نفسه: 350.
- (94) ينظر: القرينة في اللغة العربية: 88.
- (95) شرح ابن الناظم: 351.
- (96) المصدر نفسه: 351.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

1. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د.ط) 1937م.
2. إسهامات العلماء المسلمين في الحضارة العالمية (المؤتمر الدولي الخامس): جامعة المنيا، المنيا_ مصر، (د.ط)، 2009م.
3. أصول الفقه: محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني (ت1182هـ). تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل. مؤسسة الرسالة بيروت، (ط2) 1988م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ). تحقيق محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
5. البداية والنهاية: أبو الفداء الحافظ ابن كثير (ت774هـ). مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، (ط7)، 1988م.
6. البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي (ت414هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم الكيلاني، مطبعة الإنشاء، (د.ط)، 1964م.
7. تـسـاج العروس ج26: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ). تحقيق: عبد الكريم الغرابوي، مطبعة الحكومة، الكويت، (د.ط)، 1990م.
8. التطريز اللغوي: محمد خليفة الدناع. منشورات جامعة قارون بنغازي، (ط1)، 1997م.
9. الدراسات اللغوية عند العرب: الدكتور محمد حسين آل ياسين. منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت، (ط1)، 1980م.
10. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (ط3)، 1996م.
11. الدلالة السياقية عند اللغويين: عواطف كنوش المصطفى. دار السياح للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، (ط1)، 2007م.
12. ديوان أمية بن أبي الصلت: جمع وتحقيق: الدكتور سبيع جميل السطلي. دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، (ط1)، 1998م.
13. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح الدكتورة عزيزة فوال بابتي. دار الجيل، بيروت، (ط1)، 1995م.
14. ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: بشير يموت. المطبعة الوطنية، بيروت، (ط1)، 1934م.
15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ). تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة، (ط20)، 1980م.
16. شرح ابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، (ط1)، 2000م.
17. الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى: الدكتور عبد السلام السيد حامد. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2002م.
18. صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت256هـ). دار صادر، بيروت، (ط1)، (د.ت).
19. ظاهرة الإعراب في النحو العربي: الدكتور أحمد سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية_ مصر، (د.ط) 1994م.
20. فصول في فقه اللغة: الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، (ط6)، 1999م.

21. في النحو العربي (قواعد وتطبيق): الدكتور مهدي المخزومي. دار الرائد العربي، بيروت_ لبنان، (ط2)، 1986م.
22. القرينة في اللغة العربية: الدكتورة كوليزار كاكل عزيز. دار دجلة، بغداد، (ط1) 2009م.
23. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180ه). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط5)، 2009م.
24. كتاب البديع: أبو العباس عبد الله ابن المعتز (ت399ه). تحقيق: عرفان مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت_ لبنان، (ط1)، 2012م.
25. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه). تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. مؤسسة دار الهجرة، (ط2)، 1409هـ
26. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الانصاري (ت711ه) تحقيق: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بمصر، (د.ط)، 1981م.
27. اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان. عالم الكتب، القاهرة، (ط5)، 2006م.
28. مبادئ اللسانيات: الدكتور أحمد محمد قدور. دار العربية، بيروت، (ط1)، 2011م.
29. متن ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك (ت671ه). ضبطها وعلق عليها: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، (ط1)، 2006م.
30. مجمع الامثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني (ت518ه). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة، مشهد_ ايران، (د.ط)، 1366هـ.
31. المفردات في غريب القرآن: أبي القاسم الحسين بن محمد الاصبهاني (ت502ه). ضبط: هيثم طعيمي. دار إحياء التراث العربي، بيروت_ لبنان، (ط1)، 2008م.
32. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت764ه)، نشر فرانز شتايز بفسبادن_ المانيا، (ط1)، 1969م.
33. الوسيط في تاريخ النحو: الدكتور عبد الكريم محمد الاسعد. دار الشواف، الرياض_ السعودية، (ط1)، 1992م.

الرسائل والأطاريح

34. الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم (ماجستير): بثينة ابراهيم مكي يعقوب. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات، 2017م.
35. قرائن الاعراب والصيغ والمطابقة (ماجستير): أمل باقر عبد الحسين. جامعة الكوفة_ كلية الآداب، 2008م.
36. القرينة في شرح الرضي على الكافية (دكتوراه): دوهان محمد دوهان الجبوري. جامعة بابل_ كلية التربية للعلوم الانسانية، 2013م.
37. المطابقة في النحو العربي (ماجستير): فراس عصام شهاب السامرائي. جامعة البصرة_ كلية الآداب، 2005م.
38. المطابقة النحوية في صحيح البخاري (ماجستير): رندا محمد حمودة. الجامعة الاسلامية_ كلية الآداب، غزة، 2014م.
39. المعنى في تفسير الكشاف (دكتوراه): نجاح فاهم صابر العبيدي. جامعة بابل_ كلية التربية، 2008م.